نظرية التّعليل النّحوي في ميزان اللّسانيين العرب الوصفيين

دراسة تحليليّة نقديّة

The theory of the grammatical reasoning from the perspective of the modern arab linguists - Critical analytical study

أنور طراد / طالب دكتوراه

أ.د صالح خديش

قسم اللغة والأدب العربي، جامعة: عباس لغرور_خنشلة_ (الجزائر)

مخبر: معجم المصطلحات اللغوية البلاغيّة في التراث إلى حدود القرن السابع هجري

Tradmaster92@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/08/14 **تاريخ القبول:** 2019/10/13

ملخص:

يُعدّ التّعليل ركنا رئيسا في الدّرس النّحوي القديم، وقد لقيَ هذا الرّكن رفضا وإنكارا من طرف أصحاب المنهج البنويّ الوصفيّ من العرب، فدعوا إلى ضرورة تخليص النّحو مما علق به من تعليلات افتراضية تتجاوز منطق اللّغة، وفي هذه الورقة البحثية وصف، وتّحليل، ونّقد، لموقف هؤلاء من قضية التّعليل، ثم إبراز لقيمته الحقيقية في الدّراسة اللّغويّة النّحوية.

الكلمات المفاتيح: التّعليل _المنهج الوصفيّ _ تمّام حسان _ العلل الجدليّة _ العلل الصوريّة.

Abstract:

reasoning is an essential element of the old grammatical lesson, and this element was rejected and denied by the Arabs, who have a descriptive structural approach. As they called for the need to rid grammar from the hypothetical reasoning that went beyond the linguistic reality. This study described, analyzed, and criticized those scholars' attitudes from the issue of reasoning, and then it highlighted its real value in the grammatical linguistic study.

Keyterms:reasoning_descriptive approach_Tammam.Hassen_ dialectic reasons_ formal reasons

مقدمة:

يدعو المنهج الوصفيّ البنويّ الحديث، الذي أرسى دعائمه فردناند دي سوسير، إلى دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعيّة، عن طريق وصف، وتحليل، وتصنيف، الظّواهر اللّغوية كما هي في الواقع دون تأويل، أو تعليل يبتعد عن روح اللّغة ومنطقها، وينحو بها منحى ذاتيا ومعياريا، وقد دعا هذا المنهج إلى القطيعة مع الدّراسات اللّغوية التّقليدية، بدعوى أنها أبعد ما تكون عن المنهج العلميّ السّليم، فلم تسلم من قيود المنطق العقلي، وكانت المعيارية أهم سماتها، وبعد النّتائج التي حقّقها المنهج البنويّ الوصفي في أوربا وأمريكا، انبرى كثير من اللّسانيين العرب ممن أخذوا بهذا المنهج، وتبنّوا مبادئه إلى إعادة النّظر في الموروث اللّغوي عموما، والنّحوي خاصة بغية تجاوز السّقطات المنهجيّة والنّظرية التي وقع فيها النّحاة الأوائل، وكانت البداية بأن وجهوا نقدا عنيفا للمنهج النّحوي، واتّهموا النّحاة بتعقيد النّحو، والخوض في الافتراض والتّأويل، وكان الأولى _في رأيهم_ أن يكتفوا بتقرير الواقع اللّغوي كما هو.

وشغل التّعليل جانبا مهما ورئيسا في أعمال النّحاة الأوائل، وجعلوه ركيزة في دراستهم النّحوية، بل لا نجد بابا من أبواب النّحو إلا وقد اشتمل في جزء كبير منه على التّعليل، فكان النّحاة ينظرون إليه كما لو كان وسيلة لتحقيق الانسجام، والاطراد بين تلك الظّواهر، وبما أن التّعليل يقوم في الغالب على الافتراض والتّفسير العقلي، فقد عرف إنكارا كبيرا من لدن الوصفيين المحدثين، ورأوه من أسباب ضعف منهج النّحاة، ودعوا إلى تخليص النّحو منه، والإبقاء على ما وافق منطق اللّغة فقط، هذا المنطق الذي يفرضه الاستعمال، ولا يفرضه المنطق العقلي.

وبناء على ما تقدّم نسعى في هذا العمل إلى معالجة موقف هؤلاء الوصفيين من قضية التّعليل النّحوي، عن طريق اعتمادنا على المنهج الوصفي القائم على آليتي الاستقراء والتّحليل، في عرض هذه القضية عند النّحاة، وتتبع مراحل تطورها، ثم نعرض لانتقادات الوصفيّين له، ومرجعية هذا النّقد، وما يقبلونه من تعليلات وما يرفضونه، ثم بيان الدّور البارز الذي يحتلّه التّعليل في دراسة الظّواهر اللّغوية. ونحن في ذلك نحاول الإجابة عن جملة التّساؤلات الآتية: ما موقف اللّسانيين العرب الوصفيين من قضية التّعليل؟، أهو موقف تأييد أم موقف رفض وإنكار؟، ما هي مآخذهم على هذه القضية؟، وإلى أي مدى تصح هذه المآخذ؟ أيعد التّعليل حقا مظهرا من مظاهر ضعف المنهج النّحوي؟ أم هو سمة من سمات قوّته؟، هل أدرك الوصفيون دور التّعليل في الدّراسة اللّغوية حقا؟

1_التّعليل عند النّحاة مفهومه، نشأته، تطوره، تقسيماته:

1_1 مفهوم التّعليل:

يُقصد بالتّعليل: "تلك المجموعة من الضوابط يستنبطها النّحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللّغة العربية، وتناسق عناصرها."[1]، أي أن دور التّعليل يكمن في البحث عن الأسباب، وتفسير الظّواهر اللّغوية، لتبرير العلاقات القائمة بينها، وهذا قصد جمع شتاتها، واستنباط حكم، أو قاعدة تحكمها.

1_2 نشأته وتطوّره:

شغل موضوع التّعليل جانبا مهما في بحوث النّحاة الأوائل، بل جعلوه ركيزة أساسية في عملهم، ويميّز الباحثون بين ثلاثة مراحل مرّ بها التّعليل في التراث النّحوي، هي باختصار:

1_2_1 **مرحلة النشأة والارتقاء:** أرجع الباحثون الظّهور الحقيقي للعلل إلى أبي إسحاق الحضرمي، وقد تميّز التّعليل عنده بمجموعة من السّمات، هي: ارتباطه بالحكم النّحوي، ليكون بذلك هذا الحكم المبني على الاطراد معيارا للقياس، وعلة لرفض اللّحن. وكان المعنى عنده يمثل معيارا للتّعليل أيضا، وبه ردّ وخطّأ بعض الشّعراء في مواضع[2]، ووجد التّعليل طريقه عند الخليل بن أحمد، الذي علّل كثيرا من الظّواهر اللّغوية، وأشار إلى أن التّعليل لم ينقل عن العرب، وإنما هو من اجتهادات النّحوي، فقد يكون تعليله (النّحوي) موافقا لمقصد العرب، وقد لا يكون كذلك، وتنوّعت العلل عند سيبويه، وجاءت متناثرة في مؤلفه حين يعالج مختلف المسائل النّحوية، فنجده يتحدث عن علل الوجوب، وعلل الاستثقال، والاستكراه، والامتناع، وكثرة الاستعمال، والسببية، وعلة تخصيص، واستصحاب، واشتراك[3]، وهلم جرا، وهذه العلل التي ذكرها صاحب الكتاب تطّرد في كلام العرب، وهي من قبيل العِلل المؤدية إلى كلامهم، ولم تخرج عن روح اللّغة وطبيعتها.

وتميزت هذه الفترة بأن صارت العلل مبنية على اجتهادات النّحاة، وذلك محاولة منهم لتقديم تفسير لكل المسائل النّحوية، وما يلاحظ على هذه التّعليلات أنها في عمومها لم تخرج عن طبيعة اللّغة، كما أخذت طابعا تعليميا بعد عصر الاحتجاج، حين صار النّاس يَفِيدُونَ لتعلّم العربية، فكان لازما على النّحوي أن يجد مبررات، وعللا مقنعة لأي سؤال قد يصادفه من هؤلاء المتعلّمين.[4]

1_2_2 مرحلة **النّضج ومحاولة التّنظير:** ويمكن تحديد فترتها بداية من القرن الثّالث، إلى بداية القرن السّادس، وفيها علا شأن العلل، وصارت محلّ تفاخر بين النّحاة، وإفحام للخصوم في المناظرات، يدلّك على ذلك ما ذكره الزجاج في قوله: "لمّا قدِم المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت

أقرأ على أبي عباس ثعلب، فعزمت على إعانته، فلمّا فاتحته ألزمني بالحجة، وطالبني بالعلّة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقّنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت ملازمته."[5]، وأبرز النّحويين الذي اهتمّوا بالتّعليل في هذه الفترة، ابن السرّاج (316هـ)، والزّجاجي (337هـ)، والسّيرافي(368هـ)، والرّماني (384هـ)، وابن جني (392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (471هـ)، والدّينوري (490هـ)، وابن الأنباري (577هـ)، والعُكبري (616هـ).

وقد صارت العلّة عند هؤلاء ركنا رئيسا من أركان القياس، فهي السّبب الجامع بين الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس)، وهي أمارة الحكم، وقد خُصّصت للحديث عن العلّة مؤلفات مستقلّة عند بعضهم في هذه الفترة منها: العلل في النّحو لمحمد ابن المستنير المعروف بقُطرب (206هـ)، وعلل النّحو لابن كيسان (320هـ)، والإيضاح في علل النّحو للزجاجي، وعلل النّحو لابن الوراق (381هـ)، اللّباب في علل الإعراب والبناء للعُكبري[6]، ثم شغلت حيزا مهما في مؤلفات أصول النّحو، كما هو الحال في كتاب لمع الأدلة في أصول النّحو لابن الأنباري.

وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها كانت محاولة تنظيريّة في التّعليل، بدأها ابن السّراج بمحاولات جزئية قسّم من خلالها علل النّحويين إلى قسمين، ثم محاولة الزّجاجي الذي قسّم العلل إلى ثلاثة أضرب، وبعدهما ابن جني في الخصائص،حيث بيّن طبيعة العلّة، ودوافعها، وشروطها، وقد تعددت المشارب الثّقافية، والفكرية للعلل في هذه المرحلة، حيث أخذ ابن السراج علله من كتب النّحاة السابقين، وتأثّر الزّجاجي بالمنطق، أما ابن جني، فقد تأثّر بعلل المتكلّمين، وابن الأنباري بأصول الفقه.[7]

3_2_1 **مرحلة الاستقرار والمراجعة**: وتتحدد فترتها منذ بداية القرن السّابع، وما بعده، وفيها وقع النّحاة في أسر علل المتقدّمين دون إضافة تُذكر، فمنهم من شرح ما كان غامضا، وفصّل ما كان مجملا، فاستقرّت العلل، وأصبح التّعليل ترجيحا بين العلل، كما في شرح المفصل لابن يعيش، أو اختيارا لعلّة مناسبة، والسّكوت عن البقية كما في الكافية لابن الحاجب، وشرحها لرضي الدين الأستراباذي، وكذا قطر النّدى لابن هشام، إضافة إلى نحاة آخرين مثلوا لهذه المرحلة منهم: ابن الخبّاز، والشلوبين(654هـ)، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، والسّيوطي (911هـ) وقد اتسمت هذه المرحلة في عمومها بكثرة العلل نتيجة التّراث النّحوي الضّخم الذي وصلهم، وصار التّعليل محلّ افتخار بين هؤلاء، حتى قال ابن الخبّاز مفتخرا إنه عللّ بناء الفعل الماضي بخمسة عشر وجها، كما اصطبغت العلل النّحوية في هذه الفترة بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية، مثل الدّال والمدلول، ودلالة الاستلزام، والجوهر، والمركب[8]، وهلّم جرا.

3_1 تقسيمات العِلَل عند النّحاة: تتعدد تقسيمات العِلّة في عُرف النّحاة، وتختلف باختلاف الفترات الزّمانية، فذكر السّيوطي أن الدّينوري يُقسّمُها إلى ضربين:[9]

_ عِلّةٌ تَطّردُ في كلام العرب، وتَنسَاقُ إلى قانون لُغتهم.

_ عِلّةٌ تُظهِرُ حِكمتَهُم وتَكشِفُ عن صِحَّة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم، ويقترب منه تقسيم ابن الأنباري، الذي يرى أن العلّة ضربين أيضا، ضرب مؤدٍ إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علّة العلّة، كقولك لم رُفع الفاعل، ولم نُصب المفعول؟.[10] ولا يخرج عن هذا التقسّيم أيضا ما أورده ابن السّراج.

وذكر السّيوطي أن النّوع الأول أكثرُ استعمالاً وتَداولا، وهي واسعة ومتشعّبَة، غير أن المشهور منها أربعة وعشرون نَوعًا هي: "علّة سماع، علّة تشبيه، علّة استغناء، علّة استثقال، علّة فرق، علّة تعويض، علّة توكيد، علّة نظير، علّة نقيض، علّة حمل على معنى، وعلّة معادلة، وعلّة مُشاكلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضاد، وعلّة أولى."[11] وهذه العِلل أشار إليها سيبويه في مواضع متفرقة من كتابه، وهي علل لا تخرج عن طبيعة اللّغة واستعمالاتها كما ذكرنا سلفا.

وقسّمها ابن جني الذي ازدهرت العلّة في زمنه، إلى علّة وجوب، وعلّة جواز، إذ يقول: "إن علل النحويين على ضربين، أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلا أنه على تجشّم، واستكراه له."[12]

1_3_1 أقسام العلل عند الزّجاجي:

ذكر الزجاجي أن علل النّحو ليست موجِبة* بل هي دليل وأمارة للمعلول فقط، وهي مستّنبطة أوضاعا ومقاييس، وليس هي مثل العِلل المُوجبة للأشياء كما هي العلل المنطقية، وهو يُقسّمها بعد هذا إلى ثلاثة أنواع: عِلل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وتقابل العلل التعليمية النوع الأول عند الأنباري، وهو ما سمّاه بالعلّة المؤدية إلى كلام العرب، والعلل القياسية والجدلية النظرية تُقابل ما اصطلح عليه ابن الأنباري بعلة العلة، وهما القسمان اللّذان عرفا إنكارا شديدا عند ابن مضاء القرطبي ومعاصريه، وعند عموم الوصفيين العرب المحدثين الذين ذهبوا إلى أنهما نتيجة من نتائج تأثير المنطق الأرسطي كما سيأتي بيانه، وتفصيل العِلل الثّلاثة على النّحو الآتي:[13]

العلل التّعليمية: يتوصل بها لمعرفة كلام العرب وتعلّمه وضبطه، كأن يقال لم رفعت زيدا في قولك قَدِمَ زيدٌ؟، قُلنا: إن الفاعل اشتغل فعلُه به فرفعَه، وبم نصبت زيدا في قولك إن زيدا قائم؟، قُلنا: لأن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا وأشباهه من نوع التّعليم، وبه ضَبْطُ كلام العرب.

العلل القياسية: لم يقدّم الزجاجي تعريفًا لهذا النوع، وإنما مثّل له بقوله: كأن يُقال لك: لم نصبت زيدا بعد إن، ولم الواجبُ أن تنصبَ؟ والجواب هو: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُملت عليه، وكان اسمها مُشبها بالمفعول المُقدّم، وخبرها مشبهًا بالفاعل المؤخر، في نحو قولك: ضَرَبَ أخَاكَ محمدٌ.

العِلل الجدلية النّظرية: وهي خطوة متقدّمة موغلة في تفسير الظّواهر النّحوية، وفيها يُسأل عن وجه الشّبه بين إنّ والفعل، وبأي الأفعال شُبّهت؟، أبالماضية أم بالمستقبلة أم بالحادثة في الحال؟، وأي علّة دعت إلى إلحاقها بالفروع لا بالأصول؟ وأي قياس اطّرد في ذلك؟ وهلّا أُجيز تقديم فاعلها على مفعولها كما في جملة ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا...؟ فيُجَاب: شُبّهت بالأفعال الماضية الثّلاثية المُتعدية، وهكذا.

2_ الرّافضون للعلل من القدماء:

دعا ابن مضاء في كتابه إلى إسقاط العلل القياسيّة، والجدليّة، وأطلق عليهما اسم العلل الثّواني، والثّوالث، ولم يُنكر على النّحاة القسم الأول، ورأى أن معرفة العلل الأُوَل يقودنا إلى معرفة النّطق بكلام العرب المُدرك منا بالنّظر، أما المستغني عنها وهي الثّواني والثّوالث فلا تفيدنا إلّا أن العرب أمةٌ حكيمةٌ، وساق كثيرا من الأمثلة منها: رفع الفاعل، والممنوع من الصرف، والإعلال في كلمة ميزان وميعاد...وهلم جرا، حيث بيّن من خلالها ضرورة الاكتفاء في تعليلها بالعلل الأُوَل، فيقال للقائل: لم رفع زيد في قولك: قامَ زيدٌ؟، فإجابته: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فإذا قيل ولم رُفع الفاعل فالواجب القول "هكذا نطقت العرب" ثبت ذلك بالاستقراء من كلامهم، والنّحويُّ هنا شأنه شأن الفقيه الذي عَرف أن شيئا ما حرامٌ بالنّص، فليس واجبا عليه الإجابة على سؤال: (لم حُرّم؟). وما ذكره النّحاة في قولهم إن الفاعل رُفِعَ لأنه قليل والمفعولات نُصِبت لأنها كثيرة، فاختارت العرب إعطاء الحركة الثقيلة للقليل والحركة الخفيفة للكثير ميلًا للتّخفيف، هذا التّعليل عند ابن مضاء لا يزيد المرء علما بأن الفاعل مرفوع، كما أن الجهل به لا يضر، لذلك كان الواجب أن يسقطَ من النّحو.[14] ورفضه للعلل الثّواني لكونها تَرِدُ لأمور لا شأن لها باللّغة، فهي تسُدّ ضرورة ذهنية مفتعلة، أو سفسطة لا

قيمة لها إطلاقا. والواجب عنده أن لا يتعدى التّعليل قولك: (هكذا نطقت العرب)، فأساس رأيه أن ما يُفسّر النّطق مقبول، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض.[15].

وموقفه هذا يفسّره مذهبه الظّاهري، الذي ينأى عن الخوض في التّأويل والتّقدير، ويأخذ الأمور على ظاهرها، لذلك لم يرفض النّوع الأول من العلل كونها ظاهرة، ورفض النّوعين الأخيرين لأنهما يقومان على التّأويل، والغرض من إيرادنا لموقف ابن مضاء من هذه القضية هو أن كثيرا من اللّسانيين الوصفيين العرب تبنّوا موقفه، وأخذوا برأيه.

وللإشارة فإن ابن مضاء لم يكن وحده معارضا لقضية التّعليل عند النّحاة في القرون الموالية للقرن الرابع، بل هناك نحاة آخرون رفضوها أيضا مثلُ: ابن طرواة (528هـ) الذي أنكر قياس الشّبه وذهب إلى أن كل ظواهر العربية أصلٌ في بابها، فإعراب الاسم أصل، وكذا إعراب الفعل المضارع أصل، ولا علّة شبه بينهما، ورفض علل المنع من الصّرف[16]، ومنهم أبو حيان التوحيدي الظّاهري (745هـ)، حيث اعترض على التعليلات النّحوية من عدّة جوانب أبرزها: أن بعض النّحاة ومنهم الرماني، وابن الورّاق قد بالغوا في المزج بين النّحو والمنطق، واعترض على أصل الإعراب في الاسم والفعل، وبين أن تعليلات النّحاة زائفة لا طائل منها، كما اعترض على جوانب من أصل العمل، حيث حاول أن ينأى عن العوامل المعنوية قدر المستطاع، ورفض الاحتمالات الإعرابية، وكل ذلك من أجل تخفيف التعليل في النحو، الذي يرى أنه تغلغل في جوانب لا فائدة عملية من تعليلها، ولا تأثير لها في معنى الكلام، وكان لمذهبه الظّاهري تأثير مباشر على موقفه، حيث أخذ ما يتماشى معه، ورفض ما خالفه.[17]

وانطلاقا من موقف ابن مضاء ومعاصريه، سيجد المتتبّع لنقدهم أن المحدثين تبنوا آراءهم في أكثر المواضع، وإن كنّا نلمس بعض الاختلاف.

3_موقف اللّسانيين الوصفيين من قضية التّعليل النّحويّ:

بظهور الدّراسات اللّسانية الوصفية الحديثة انبرى بعض اللّسانين العرب إلى إعادة قراءة الموروث النّحوي وفق مبادئ هذا المنهج (المنهج الوصفي البنوي)، وكانت بدايتهم أن قدّموا نقدا شديدا للمنهج النّحوي القائم على التّعليل، ثم انتهوا إلى قَبول بعض التّعليلات ورفض أغلبها، ومنه يمكن أن نطرح تساؤلا مفاده: إلى أي مدى تصحّ انتقادات المحدثين لنظرية التعليل؟، وهل يصح أن ننظر إلى هذا التّراث بأعين الآخر، دون أن نراعي خصوصياته؟ أ يُعد التّعليل _فعلا_ سمة من سمات ضعف المنهج النّحوي؟. أم أنه سمة من سمات قوّته؟.

وللإجابة على مثل هذه الأسئلة علينا أولا أن نحدد مرجعية نقد التّراث عند هؤلاء، ثم نذكر بعض تلك الانتقادات، ثم ما يرفضه الوصفيون من العلل، وما يكتفون به.

3_1 المنهج البنوي الوصفي كمرجعية لنقد التّراث النّحوي:

لا يجد المتتبّع لمؤلفات المحدثين أمثال تمام حسان، وإبراهيم أنيس، وكمال بشر، وعبد الرحمن أيوب، ومحمد عيد، وأنيس فريحة، وغيرهم، صعوبة في تحديد توّجههم اللّساني، فهم ينادون صراحة أو ضمنا بضرورة إعادة النّظر في التّراث اللغوي، وفق ما يمليه المنهج البنويّ الوصفي، كونه أكثر موضوعية وعلمية، وهما السّمتان اللّتان غابتا في الأنحاء التقليدية كلها، لذلك كان من الواجب إخضاع النّحو العربي لهذا المنهج، وإسقاط كل ما خالفه، ثم إعادة هيكلة قواعد اللغة العربية بطريقة أخرى تتواءم وما يدعو إليه المنهج الوصفي، ولم يكتف هؤلاء بأخذ مبادئه فقط، وتطبيقها على اللغة العربية، بل ذهبوا أبعد من ذلك، فقد تبنوا كذلك الانتقادات التي وجهها الوصفيون الغرب لنحوهم التّقليدي، إذ يجد المقارن لانتقادات هؤلاء وأولئك تشابها واضحا يوحي بالتّأثر الحاصل، فمن المقولات التي تدل على هيمنة المنهج الوصفي على تفكير اللّسانيين العرب: قول عبد الرحمن أيوب: "وقد اتّسم التّفكير اللّغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللّغويون بأن يكونوا وصّافيين للغة لا مفلسفين لها"[18]، وهذا تمام حسان يقرّ صراحة أن كتابه مناهج البحث في اللغة إنما هو محاولة للتعريف بالمنهج الوصفي، ومؤلفه الآخر العربية معناها ومبناها هو تطبيق لهذا المنهج على الدّراسات اللّغوية العربية القديمة، ومحاولة لتطعيمها بأفكار هذا المنهج[19]، ويذكر كمال بشر أفضلية المنهج الوصفي في دراسة اللّغة قائلا: "ومن هنا ساغ لنا أن نقترح منهجا آخر أيسر سلوكا وأقرب منالا، وأوفر مردودا، وأوضح نتائجا، والمنهج الذي يرشح نفسه للتفعيل في إطار ما ذكرنا من سمات وخواص، وهو منهج الوصف." [20]

وكثير هي النصوص التي تدل دلالة مباشرة، أو ضمنية على توجههم الواضح للمدرسة البنويّة الوصفيّة، لكن رغم وضوح هذه المرجعية الوصفية، فإن الغموض يكمن في أي اتجاه وصفي تبناه هؤلاء؟، لأنه من المعلوم أن الوصفية اتجاهات ومدارس، كل اتجاه عالج اللّغة من زاوية معينة، وإن كان بعض الباحثين ومنهم عز الدين المجدوب، وحلمي خليل، وغيرهما يصرّون على أن هؤلاء اللّغويين هم خريجو مدرسة واحدة، هي المدرسة الإنجليزية التي تزعّمها فيرث، غير أن المدقق في آرائهم سيلحظ توجّه عبد الرحمن أيوب الواضح إلى المدرسة الشكليّة الأمريكية التي تزعّمها هاريس، كما لا نعدم وجود إشارات أخرى لكتاب اللّغة لبلومفيلد عند تمام حسان.

.واتّفق هؤلاء على أن التّراث النّحوي لم يسلم من كثير من الهفوات المنهجية، والنّظرية، مما جعلته نحوا معقّدا غير علمي، ولا موضوعي، وأبرز هذه الانتقادات:

_ قولهم إن النّحو العربي نحو معياري

_قولهم إن التّفكير النّحوي متأثر بالمنطق الأرسطي

_قولهم إن النّحاة خلطوا بين المستويات الكلامية، ولم يدركوا العلاقة بين الأنظمة اللغوية الأربعة.

وهذه المقولات الثّلاثة أفضت بهم إلى الرّكون نحو تعليل ظواهر لغوية خالفت قواعدهم المعيارية، وأكثر تلك التّعليلات في اعتقاد الوصفيين هي تعليلات لا طائل منها تغرق اللّغة في مطبات التّأويل المتكلّف، وتنحو بالظّواهر اللّغوية منحى غير لغويّ، وفي اعتقاد الوصفيّين أنه كان من الواجب أن يكتفي النّحاة بوصف الظّواهر اللّغوية كما يمليها الاستعمال، والابتعاد عن الافتراض والتّعليل الفلسفي.

3_2 مآخذ الوصفيين العرب على التعليل النّحويّ:

تركّزت معظم انتقادات المحدثين على ما قدّمه كل من ابن جني، والزّجاجيّ، وابن الأنباريّ، ورُفضت كثيرٌ من تّعليلاتهم النّحوية رفضا مُطلقا، كما لا نعدم رفضهم لبعض العلل التي شاعت عند سيبويه والخليل معتقدين أنها لم تسلم من أمور هي:

_سيطرة العلل المنطقيّة الأرسطيّة (الغائية) على تفكير النّحاة، واللّغة عند أصحاب المنهج الوصفي لها منطق خاصّ يفرضه الاستعمال ولا يفرضه المنطق العقلي.

_أنها علل تتّسم بطابع المعيارية، يظهر ذلك من تقسيماتهم لها (علل موجبة، وعلل موجزة)، ووقوعها جوابا عن السؤال (لماذا؟)، الذي يتجاوز الوصف إلى المعيار.

_أنها علل تعليمية، تهدف إلى الشّرح والإقناع.

كل ذلك جعل التعليل النّحوي يتجاوز الواقع اللّغوي، أي ما هو موجود بالفعل، ويلج بالظّاهرة اللّغوية إلى الافتراض والتّأويل.

ومهم أن نشير إلى أن كل الدّارسين الذين تبنوا المنهج الوصفي في الوطن العربي رفضوا معظم العلل النّحوية، خاصة علل الإعراب والبناء، وعلل الممنوع من الصرف، والعلل الثّواني والثّوالث، والعامل، وهلم جرا، بدعوى أنها بعيدة عن الواقع اللغوي، ومن بين هؤلاء: إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب، محمود السعران، وأحمد مختار عمر، ومحمد عيد،

وأنيس فريحة، وإبراهيم السامرائي، وغيرهم، وجميع هؤلاء تتفق نظرتهم إلى قضية التّعليل في الأغلب الأعم، ولا نجد اختلافات ذات قيمة إلا في جزئيات بسيطة، لذلك كان لزاما أن نكتفي بعرض موقف بعض منهم من قضية التّعليل، وكان تركيزنا على من كانوا ضمن الرّعيل الأول في حمل لواء الوصفية في الوطن العربي، وهما: عبد الرحمن أيوب، وتمّام حسان.

3_3موقف تمام حسان من العلل النّحوية:

يتحدث تمام حسان عن العلل مشيرا إلى تقسيم أرسطو لها إلى: علل صورية، وعلل فاعلية، وعلل مادية، وعلل غائية، وأكد أن العلوم الطّبيعية بما في ذلك اللّغة تكتفي بالعلل الصّورية والفاعلية، إذ هي التي تُعنى بالإجابة عن السؤال كيف تتم الظّاهرة؟، أي أنها علل تصف الظّاهرة وكيفية حدوثها، ولا تأخذ بالعلل الغائية والمادية، التي تُعنى بالإجابة عن السؤال لماذا تتم الظّاهرة؟، كونها تُفضي إلى الحدس، والتّخمين، والبحث في الغيبيات، والقول بالحتميّة، وهذا الأمر لا يقبله البحث العلمي الموضوعي، كما لا يقبله المنهج البنوي الوصفي الذي تبنّاه لسانيونا، فيأخذ بذلك بالعلل الصورية وينأى عن العلل الغائية، ويرى أصحاب المنهج الوصفي أن الإجابة على السؤال (كيف؟) يُعدّ وصفا، أما الإجابة عن (لماذا؟) فيُعدّ معيارا، لأنه يجعل الهدف هو المقياس الذي يجب أن تُخضع له الظّواهر.[21]

وبناء على ما تقدّم يقرر تمام حسان أن الدّرس النّحوي اتّسم بالعلّة الصورية في نشأته، يظهر ذلك من قولهم: "العرب تقول كذا، أو هكذا نطق العرب، أما العلل الغائية فاصطبغ بها في مرحلة ما بعد النشأة حين صار الطّابع التّعليمي طاغيا على النّحو، ثمّ تشعّبت العلل في القرن الرابع وما بعده فصارت هناك علة العلّة، والعلّة التعليمية، والجدلية، والقياسية.. وكلها تعليلات غير علمية، وقَبِلَ تمام حسان علّة واحدة فقط لكونها أقرب ما تكون للمنهج الوصفي، وهي التي يجسدها قولنا: هكذا نطقت العرب، وأُطلق عليها قديما اسم (علّة السّماع)، وهي التي ميّزت البحث النّحوي في أول نشأته.[22]

ويرى تمام حسان أن النّحاة أخذوا بالعلل الغائية في دراستهم لقضايا نحويّة، وصوتيّة، وصرفيّة، منها: علل رفع المرفوعات، ونصب المنصوبات، وبناء المبنيات، وإعراب المعربات، وفي المنع من الصّرف لبعض الأسماء، وكذا القول بالميل إلى السهولة في النّطق عند حذف أحد الساكنين الملتقيان، وتعليل بعض الصّيغ الصّرفية التي وقع لها إعلال، مثل ميزان، وميعاد..وهكذا.

ويؤكّد على أن التّعليل هو المسؤول عن خلق نظرية العامل، كقول النّحاة إن الفاعل مرفوع بعلّة وجود الفعل، والمبتدأ بعلّة الابتداء، وفنّد رأيهم بقوله إن أكبر دليل على خطأ اعتماد

التّعليل الغائي وضعفه عند النّحاة، هو وقوع الاختلاف بينهم في تحديد علّة بعض الظّواهر، كعلّة رفع المبتدأ والخبر مثلا، فنّحاة البصرة يرون أن المبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، أما نحاة الكوفة فيرون أنهما مترافعان.[23]

وقرّر أن التّعليل يمثل وجها من أوجه المعيارية الصّارخة عند النّحاة، يظهر ذلك في تقسيمهم للعلل إلى موجبة وموجزة، وهما عبارتان معياريتان شاعتا في كُتب النّحو والصّرف والبلاغة، كقولهم: يجب كذا، ويجوز كذا، وهذا مرفوع وجوبا، وذاك منصوب جوازا ..وهلمّ جرا. وهذه الأحكام، والعلل أوغل في المعيارية، وكان الأصحّ حسب رأيه أن يوصف الواجب بأنه مطّرد الورود، والجائز أقل ورودا، وبهذا يبقون وصّافين لا معياريين، كما ذهب مذهب ابن مضاء في رفضه للعلل الثّواني والثّوالث، وعدّهما من قبيل العِلل الغائية التي يرفضها المنهج العلمي الموضوعي.[24]

ويؤكّد على أن العلل الغائية لا مكان لها في البحث العلمي، غير أنها ضرورية في الجانب التّعليمي، بمعنى أن يعتمدها المعلّم في إطار الدّرس، فلكي يُنجح العملية التعليمية لا بدّ أن يقدّم الأسباب حين يُصحح للتلميذ مسألة نحوية مثلا، فيكون التّلميذ في موضع السّائل عن السّبب (لماذا؟)، هنا يكون التّعليل الغائي ضروريا.[25]

والمتتبع لموقفه في مؤلفاته المتأخرة، يجده قد عدل عن رأيه، وبين إعجابه بالنظرية التحويلية التي تقوم في جزء كبير منها على التفسير والتّعليل، يقول: "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يُعاد وصفها ألسنيا من خلاله."[26] ويقول في موضع آخر مشيدا بالمنهج التعليلي عند النحاة:" من مظاهر الطّاقة التّفسيرية في النّحو العربي ظاهرة التّعليل لأحكام النحو وأقيسته." [27]

3_4 موقف عبد الرحمن أيوب من التعليل:

يرفض عبد الرحمن أيوب كغيره من الوصفيين أكثر التّعليلات التي درج عليها النّحاة، وهو في موقفه يفرق بين نوعين من العلل، رفض واحدا منها:

_العلل التي تفسر ارتباط ظاهرة بظاهرة أخرى في الوجود والعدم: لا ينكر أيوب هذا النوع من العلل، ومثل لها بموقف النّحاة من حذف حرف العلّة في الجزم، لعلّة التقاء السّاكنين " إذ أن من الثّابت في هذه الحال اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقترانا مضطّردا، أما الظّاهرة الأولى فهي عدم وجود الواو في صيغة الفعل في الجملة (مُحَمَدٌ لَمْ يُقُمْ)، وأما الظّاهرة الثانية فسكون آخر الفعل ووجود أداة الجزم فيه، ولما كان هذا الاقتران مضطردا لا بأس لدينا

من إقراره كقاعدة، لا اعتراض لدينا على مثل هذا النوع من التعليل، فليست العلة مجرد اعتبارات منطقية، وعلل الإعراب والبناء من هذا النوع الأخير الذي نرفضه.."[28]

_**علل مبنية على اعتبارات منطقية**: وهذا النوع يرفضه عبد الرحمن أيوب رفضا مطلقا، ويعدّها من صنع المنطق والفلسفة، ويظهر هذا الموقف في مناقشته للأبواب النّحوية، كباب الإعراب والبناء، وباب التّقدير، فيرى أن مناقشة النّحاة، وتعليلهم لهذه الأمور يظهر فيه التّأثر الواضح بفلسفة أفلاطون عن الموجودات، بل يذهب أيوب أكثر من ذلك في تحامله على النّحاة، واصفا تعليلاتهم للإلغاء والتّعليق في باب ظّن وأخواتها بالهراء الفلسفي، وعملهم كما يقول كان التماسا للعلل والتّشدّق بما يشبه أن يكون فلسفة.[29]، هذا الرّفض تُفسّره مرجعيته اللّسانية التي كان يتبنّاها، وهي المدرسة التحليلية الشكليّة الأمريكية التي دعا إلى دراسة اللّغة من منظورها.

وندعم الرأيين السابقين بموقف أحمد مختار الذي رفض العلل الثّواني، والثّوالث، وألصق التّهمة بكل من الخليل وسيبويه، في إغراق النّحو في العلل، وحكّموها على القراءات القرآنية، وعلى كلام العرب، وبذلك فتحوا الباب على مصرعيه لمن بعدهم، حيث سار الخالفون على آثارهم، واستنوا بسنتهم، ثم تشعّبت العلل على أيديهم.. [30]

وقد عقّب حسن العارف على اتهامه، بأن قرّر أن العلّة موجودة منذ وجود النّحو؛ أي قبل الخليل وسيبويه، وكما قيل النّحو وجد معلّلا ، إضافة إلى أن علل هذين العالمين الجليلين لم تخرج عن منطق اللّغة وروحها، ولم تكن تعليلاتهم مبنية على الافتراض العقلي، بل المسئولية تقع على عاتق من نحا بالعلل منحى منطقيا عقليا[31]، وهذا ما نجده عند نحاة القرن الرابع، وما بعده، وهذه العلل التي اتخذت طابعا منطقيا عقليا مرفوضة من طرف الوصفيين فقط، لكنها تُعد دعامة أساسية في النّظرية اللسانية التوليدية التّحويلية، التي لا تتوقف عند حدود الوصف، وتسعى إلى تحقيق الكفاية التفسيرية.

ومختصر القول، إن اللّسانيين العرب الوصفيين يرفضون كثيرا من العلل التي علقت بالنّحو العربي، كونها تخرج عن واقع اللّغة إلى الافتراض، ويعدّونها من صنع المنطق والفلسفة، خاصة العلل الثّواني والثّوالث، وتلك التي ترتبط بالإعراب والبناء، والعامل، والممنوع من الصرف، ويرون أن الواجب على النّحوي أن لا يتعدى مقولة "هكذا نطقت العرب"، أو ما اصطلح عليها بالعلل السماعية. كما لا يرفضون تلك العلل التي تفرضها الظّواهر اللّغوية كعلة التّخفيف، وعلة الثّقل، وعلة الفرق، ولا يرفضون العلل الصورية الشكلية.

4_ الردّ على الوصفيين في مسألة التّعليل:

إن موقف الوصفيين _كما سبق القول_ من العلل كان موقف رفض وإنكار لمعظمها، ماعدا تلك التي تفرضها الظاهرة اللغوية كعلل التخفيف والثقل والفرق، وكذا العلل الصورية لا العلل الغائية، والحق أن هؤلاء اللسانيّن لم يدركوا قيمة، ودور التّعليل في الدّرس اللّغوي عموما، والنّحوي خصوصا، وجهلهم بهذا الدور كان بسبب تبنيهم للمنهج الوصفي ومقولاته تبنيا كليا، دون نظر أو تمحيص، وموقفهم هذا يمكن ردّه، ودحضه بناء على الحجج الآتية:

_ أول ما يمكن دحضه هو أن التّعليل وجد منذ مرحلة نشأة النّحو، وقد أكد كثير من اللسانيين مثل: عبد الرحمن الحاج صالح في مؤلفه منطق العرب في علوم اللسان، وكذا بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، واللساني الآخر عبد القادر المهيري، وكذا عبده الراجحي، وغيرهم كثير، أكدوا بحجج متينة على استحالة وقوع التأثر بين الفكر العربي، والفكر اليوناني في المراحل الأولى، أي في القرن الأول والثاني، وإن كانوا يؤكدون هذا التّأثر في المراحل التّالية، أي القرن الرابع وما بعده، وهي الفترة التي تشعّبت فيها العلل.

_لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء قواعد مطردة، ومتناسقة ما لم نتخذ التّعليل ركيزة أساسية في تحليل الظواهر اللّغوية.

_ أن التّعليل هو الذي يعطي المصداقية، لأي نظرية لغوية، وعليه لا يمكن لأي باحث أن يبني نظرية لغوية محكمة بناء على اعتماد الوصف فقط، بل عليه أن يقدّم تفسيرات يبين من خلالها كنه هذه الظّاهرة اللّغوية، ولماذا كانت بهذه الطريقة، ولم تكن بتلك؟، فتأنس بذلك النّفس لهذا التفسير، وترتاح إليه.

_الحقّ أن العلل عند النّحاة في المراحل الأولى لم تخرج عن طبيعة اللّغة، ولم تتعداها إلى جوانب أخرى يفرضها المنطق العقلي، فلم تكن تعليلاتهم مُوجِبة للمعلول مفروضة عليه، بل كانت مستنبطة من الاستعمالات اللّغوية المطّردة.

_أن التعليل والتفسير أصبحا جزئين مهمّين في النّظريات اللّسانية الحديثة، والتي جاءت كرد فعل على الاتجاه الوصفي التّقريري، وأعني بذلك النّظرية التوليدية التّحويلية، حيث يرى تشومسكي مؤسس هذه النّظرية عدم كفاية الجانب الوصفي وعجزه عن تقديم دراسة دقيقة وشاملة، ومتماسكة لنظام اللّغة، ويضيف إليها (الجانب الوصفي) الكفاية التّفسيرية التي تعني القدرة على الإيضاح والإقناع[32]، ومعلوم أن التّفسير والتّعليل يلتقيان في كثير من الجزئيات، إن لم نقل أن التّعليل هو التّفسير نفسه.

_ إن الجنوح نحو التّعليل كان يدفع إليه أمور منها:[33]

_ **طبيعة العقل البشري المجبول على التساؤل عن الأسباب**، حيث يبحث في تفسير الظّواهر تفسيرا مبنيا على أحكام منطقية يتقبلها العقل، وتأنس بها النّفس.

_ **قام النّحو متأثرا بالعلوم الإسلامية العقلية** التي قامت في جزء كبير منها على التّعليل والتفسير_ الأصول وعلم الكلام خاصة_، حيث أقام الفكر النّحوي قواعده، وتعليلاته وفق منهج استدعته هذه البيئة الإسلامية السّائدة آنذاك.

_**إدراك النّحاة أن اللغة العربية نظام** من القوانين المطّردة مما جعلها محكمة البناء، وأن العرب عرفت مواضع كلامها، وقامت في عقولهم علله، ومادامت اللّغة نظاما، يسعى الباحثون إلى كشف جلوته، واكتناه أسراره، وطرق بنائه، وأسسه، والعلاقات التي تحكم أجزاءه.

_**إن التعليل يعد من مقتضيات النّظرية النّحوية**، أي أن طبيعة عمل النّحوي الذي يسعى إلى وضع نظرية تهدف إلى الكشف عن منطق ينتظم نحوَ العربية، يقتضي اعتماد التّعليل ركيزة أساسية في منهجه، فتُعلّل وتُفسّر العناصر اللغويةُ، ويجمع النظير بالنظير والشبيه بالشبيه، وهكذا تصبح النّظرية مضبوطة متماسكة، في تواصل بين المنطق الداخلي للغة، ومنطق التفكير عامة. وكل ذلك كانّ النحاة على دراية به.

_**الدافع التعليمي**: أي أن تعليم النّحو كان دافعا قويا لبروز العلل في المراحل الأولى من نشأة النحو، فمن الضروري أن يتسلّح المعلّم بالعلل التي تبرهن على ما يُعلّمه، خاصة في ظلّ التساؤلات التي تتبادر إلى ذهن المتعلّم ويطلب تعليلها بصيغة السؤال (لماذا؟).

وعليه فلم يكن النّحاة يعللون الظواهر لمجرد التّعليل الذي لا طائل منه، أو رغبة في البروز والظّهور، بل إن الغاية كانت جليلة، والهدف كان ساميا، ويكفينا قولا إن النّظرية التّعليلية صارت دعامة، ومرتكزا لأحدث النّظريات اللّسانية الحديثة، وصار اهتمام اللّغوي لا يتوقف عند الوصف بل يتعدّاه إلى التفسير.

_**خاتمة**:

بناء على ما تقدّم ذكره، نوجز جملة النّقاط المتوصل إليها في ما يلي:

_ يمثل التعّليل ركنا رئيسا في المنهج النّحوي، وعليه، وبه قام النّحو في أكثر جزئياته، وكان في مراحله الأولى لا يخرج عن روح اللّغة وطبيعتها، ولم يكن مبنيا على اعتبارات منطقيّة، إلى أن أتى القرن الرّابع فاختلط التّفكير اللّغوي العربي بالحضارات الأخرى، حينها تشعبت العلل، واصطبغت بصبغة منطقيّة.

_ إن إنكار فكرة التّعليل لم تكن وليدة العصر الحديث، بل كانت صدى لصيحات مبكرة مثلها موقف ابن مضاء ومعاصريه، كابن طراوة وأبي حيان، وفي العصر الحديث تبنى الوصفيون آراء هؤلاء الرافضين لفكرة التعليل، إضافة إلى ما تزودوا به من أفكار المنهج الوصفي.

_ إن المآخذ التي ذكرها الوصفيون تحتاج إلى إعادة نظر، فقولهم إن التّعليل فكرة أرسطية منطقية لا تدعمها الحجج التاريخية، لأنه لا توجد حجج قاطعة تدل على حدوث التّأثر منذ زمن النّشأة، ثم إن وجود التعليل في فترة مبكرة يدل على فكرة مفادها أن النّحو نشأ في بيئة إسلامية تأثر فيها بعلم الأصول، والكلام، والتّفسير، وهي علوم تقوم في أغلبها على الحجج العقليّة.

_ مآخذ المحدثين نابعة من تبنيهم للمنهج الوصفي تبنيا كليا دون غربلة وتمحيص، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن آراءهم في الأغلب الأعم تسعى إلى تكريس مبادئ هذا المنهج فقط، لذلك صارت أشبه ما تكون بالإسقاطات المنهجيّة على التّراث النّحوي، لا تحترم خصوصيات اللّغة العربية وعلومها، ووضعوها إلى جانب الدّراسات التّقليدية الغربيّة، رغم اختلاف غاية كل درس.

_ إن التّعليل في عرف النحاة كان يدفع إليه أمور منها: إدراكهم أن اللّغة نظام لا بد له من قواعد مطردة، ومتناسقة، وهذا الاطراد لا يكون إلا باتخاذ التعليل والتفسير آلية من آليات المنهج، ومن بين الدوافع أيضا إدراكهم أن التعليل من مقتضيات النّظرية، بحيث لا تقوم هذه النظرية إلا بالتّعليل، وآليات الإقناع، إضافة إلى الجانب التّعليمي الذي فرضه الوضع آنذاك، كل ذلك جعل التعليل في الدّرس النحوي يمثل جانبا من جوانب قوته.

_دعت أحدث النّظريات اللّسانية الغربية الحديثة _التوليدية التحويلية_ إلى وجوب تحقيق الكفاية التفسيرية عند دراسة الظواهر اللغوية، مؤكدة بذلك على عدم كفاية الجانب الوصفي.

الهوامش:

1 **عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993، ص118**

2**ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص39**

3**ينظر: محمد خان، أصول النحو، مطبعة جامعة بسكرة، دط، 2012، ص110**

4**ينظر: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص48_51**

5**ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص171**

6مناهج الصرفيين، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص348. محمد خان: أصول النحو، ص46
7ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل، ص78
8ينظر: المرجع نفسه، ص81
9السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، دت، ص256
10ينظر: المصدر نفسه، ص23
11المصدر نفسه، ص257
12ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي نجّار، دار الكتب المصرية، ط2، 1952، ج1، ص88
*علل غير موجِبة: أي ليست السّبب المنطقي الحقيقي في إيجاد المعلول ينتفي بانتفائها، فليست بذلك سببا حقيقيا في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفا وتركيبا، بل دليل وأمارة عليه فقط، وليست كعلل الفقهاء التي هي علامات على المقاصد الإلهية إن لم يكشف الشّرع عنها بالنصّ بقية خفية، فهي مبنية على الظنون، أما علل النحاة فهي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب، وهي ليست كعلل المتكلمين وإن كانت أقرب ما تكون إليها، لأن علل النّحاة مبنية على استقراء اللّغة، وعليه قد توجد العلة ويتخلّف الحكم، خلافا لعلل المتكلمين التي لا يجوز أن يتخلف فيها المعلول عن علّته.أنظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط التفكير النحوي، ص519
13ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64_65
14ينظر: ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1987، ص126_127_128
15ينظر: محمد عيد، في أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989، ص135.
16ينظر: محمد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين، ص198
17ينظر: المرجع نفسه، ص204_208_209
18عبد الرحمن أيوب: دراسة نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، دط، دت، ص هـ.
19تمام حسان، العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 1994
20كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005، ص 482
21ينظر: تمام حسان، الأصول، علم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص167_168. اللغة بين المعيارية والوصفية، علم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص50_51_52
22ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص170
23ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص51_52_55
24ينظر: المرجع نفسه، ص54_57
25ينظر: تمام حسان، الأصول، ص167
26تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ندوة أشغال الجامعة التونسية، 1980، تونس، ص184
27تمام حسان: اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، القاهرة، المجلد4، العدد3، 1984، ص137

28عبد الرحمن أيوب، دراسة نقدية في النحو العربي، ص29_30
29ينظر: المرجع نفسه، ص 52_ 53_ 225_226
30ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، علم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، 148_149
31ينظر: حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية في مصر، ص222
32ينظر:المرجع نفسه
33ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 95_96_99_100 _101. محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط التّفكير النّحوي، ص511_512_513